

International Journal of Civilizations Studies & Tolerance Sciences

Vol 2 Issue 2 (2025)

Pages 80 - 87

Available at

www.emiratesscholar.com

باحثي الامارات
EMIRATES SCHOLAR
مركز بحوث ودراسات
RESEARCH & STUDIES CENTER

ديبلوماسية المدن كآلية لتعزيز الاعتراف الدولي بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية: اتفاقيات التوأمة والتعاون نموذجا

Hicham Ismaili

PhD, Student at the Laboratory of Political Studies and Public Law (Faculté Des Sciences Juridiques, Économiques, Et Sociales De Fès) Sidi Mohamed Ben Abdellah University: Morocco

ARTICLE INFO

KEYWORDS

الديبلوماسية الموازية، ديبلوماسية المدن، اتفاقيات التوأمة، الاعتراف الدولي، الأقاليم الجنوبية المغربية

HOW TO CITE

Ismaili, H. (2025). ديبلوماسية المدن كآلية لتعزيز الاعتراف الدولي بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية : اتفاقيات التوأمة والتعاون نموذجا. International Journal of Civilizations Studies & Tolerance Sciences, 2(2), 80-87.
https://doi.org/10.54878/x0w7nf44

ABSTRACT

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وفهم ديبلوماسية المدن كشكلٍ خاص من أشكال الديبلوماسية الموازية وكآلية لتعزيز الاعتراف الدولي بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية، عبر اتفاقيات التوأمة والتعاون مع مختلف مدن بلدان العالم، والتي تعد بوابة لتعزيز التعايش والحوار بين الحضارات. مع العلم، أن هناك نقصٌ كبير في الأبحاث حول هذا الموضوع، ولذلك أجريت هذه الدراسة حول اتفاقيات التوأمة في أربعة مدن بالأقاليم الجنوبية المغربية (الداخلة، العيون، السمارة، بوجدور)، عبر تجميع المعطيات الخاصة بالمدن والدول التي تجمعها اتفاقيات توأمة مع المدن موضوع الدراسة، ومحور تلك الاتفاقيات. وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن الاستنتاج أن جل اتفاقيات التوأمة التي أبرمتها مدن الأقاليم الجنوبية مع نظيراتها الأجنبية تقتصر جلها على عدد قليل من اتفاقيات الشراكة مع مدن بأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية على الخصوص مع ضعف تنوع محاور الشراكة، مما قد يقلص من فعالية ديبلوماسية المدن في تعزيز الترافع حول مبادرة الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية المغربية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية بالمنطقة.

Double-blind peer review by independent reviewers.

Received: 29 Jul 2025, Accepted: 30 Nov 2025, Published: 28 Dec 2025

*Corresponding author: hicham.ismaili@usmba.ac.ma

Copyright: © 2025 by the author. Licensee Emirates Scholar Center for Research & Studies, UAE.
Open access under the Creative Commons Attribution (CC BY) license
https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الفجوة المعرفية، ولتقديم لمحة عامة عن بعض العوامل المحفزة للمشاركة الناجحة للمدن في الشؤون والقضايا الدولية، وذلك عبر محاولة الإجابة على الأسئلة التالية:

-ما هي الأدوار الناشئة للمدن في مجال الديبلوماسية الموازية، وخاصة في مجال الحصول على الاعتراف الدولي؟

-ما مدى انفتاح مدن الأقاليم الجنوبية المغربية على اتفاقيات التعاون والتوأمة مع مختلف القارات وتوسع محاور اتفاقيات التوأمة؟ وما مدى نجاعة الحكامة المؤسساتية في مجال التعاون الدولي للإدارات المحلية بتلك المدن؟

وللإجابة على هذه الإشكاليات سيتم تسليط الضوء على ثلاثة أبعاد: محاور الشراكات ومدى انفتاحها على المستوى الدولي، والحكامة والكفاءة الإدارية، إضافة إلى التخطيط الاستراتيجي في مجال ديبلوماسية المدن.

أولا. نماذج ديبلوماسية المدن ومظاهرها:

سوف يتطرق هذا الجزء من البحث إلى تفسير مفهوم ديبلوماسية المدن، تم التطرق إلى أهم نماذجها وأبعادها.

1.الإطار المفاهيمي:

أ. ديبلوماسية المدن:

تعد دبلوماسية المدن نموذجا لحوكمة متعدد الأطراف، يُطوّر العلاقات بين الجهات الفاعلة أفقيًا وعموديا. فدبلوماسية المدن هي العملية الكاملة التي تتفاعل من خلالها الكيانات دون الوطنية"subnational") أي ما يقع تحت مستوى الدولة المركزية، مثل الجهات، الولايات، الأقاليم، أو البلديات(مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية على المستوى العالمي لتمثيل نفسها والترافع عن مصالحها، وصياغة السياسات، والمشاركة في عملية صنع القرار على الأجندة الدولية. وتركز دبلوماسية المدينة على مجموعة متنوعة من المواضيع، بما في ذلك الإرث الثقافي والتاريخي (المدن الذكية وتسويق المدن)، وبناء السلام، والتضامن بين الشعوب، والديمقراطية والحوكمة المحلية، والأمن والصراعات الاجتماعية، والتعاون التقني (الابتكار، وأفضل الممارسات، والحلول الثنائية)، والبيئة (وخاصة المياه ومعالجة النفايات)، والتنقل، والنقل الدولي. وبغية مواجهة التحديات المحلية والإقليمية والدولية، تعتمد المدن على شبكاتها العالمية وعلاقاتها الثنائية بدلاً من اعتمادها على السياسات المحلية فقط، وغالبًا ما تبادر إلى العمل الجماعي مع مدن في دول أخرى. وتشمل دبلوماسية المدن الهيكل المؤسسي للحكومات المحلية من خلال التدريب والزيارات والمساعدة الفنية وغيرها من الوسائل. كما أن لها تأثيرًا إيجابيًا على الخدمات الاجتماعية المحلية من خلال تعزيزها بطرق متنوعة. كما تهدف دبلوماسية المدينة إلى بناء علاقات دبلوماسية طويلة الأمد لحل الصراعات الاقليمية والعالمية المشتركة أو التخفيف من حدتها.

كما يشهد مصطلح "دبلوماسية المدينة" استخدامًا متزايدًا من قبل الفاعلين الدوليين. وهو مفهومٌ شامل، تستخدمه مختلف الجهات الفاعلة بطرقٍ مختلفة، ويُعرّف وفقًا للحاجة والممارسة. ويوضح تاريخٌ موجزٌ للتعريفات مدى اختلاف وجهات النظر.

مقدمة:

يعد الاعتراف الدبلوماسي ك "بطاقة القبول العام في الساحة الدولية"، فرغم استمرار نمط الاعتراف والتمثيل الدبلوماسي المتمركز حول الدولة المركزية في بداية القرن الحادي والعشرين، فإن هناك مؤشرات تدل على تغير محتمل للاعتراف والتمثيل الديبلوماسي في سياق تنامي نفوذ الجهات الفاعلة دون الوطنية والمدن العابرة للحدود الوطنية. حيث شهدت المفاهيم التقليدية للدبلوماسية تحولات جوهرية في ظل المشهد المتطور للعلاقات الدولية. ومن هذه التحولات ظهور الدبلوماسية الموازية، حيث تنخرط الجهات الفاعلة دون الوطنية في العلاقات الدولية بشكل مستقل عن الحكومة المركزية. فقد لعبت الدبلوماسية الموازية دورًا محوريًا في تمكين عدد من الدول في مجال الترافع عن مصالحها والتواصل مع المجتمع الدولي. ومن الأشكال الجديدة للديبلوماسية الموازية ما يسمى ب "ديبلوماسية المدن"، والتي تعد إلى جانب الدبلوماسية الوطنية التي تُمثلها سلطات الدولة، جزءًا لا يتجزأ من العلاقات الدولية المعاصرة. وعلاوةً على ذلك، ينبغي النظر إليها كامتدادٍ لدبلوماسية الدولة، ولكن بصيغ وقواعدٍ مختلفة.

وقد تناولت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والعشرون سنة 1971 موضوع "توأمة المدن كوسيلة للتعاون الدولي" في قرارها رقم 2861. ونص هذا القرار على أن "آلية التعاون عبر توأمة المدن تمثل قيمة استثنائية، لأنها تربط بين الدول، ليس فقط القادة المحليين، بل شعوب بأكملها". كما أكدت الوثيقة على أن "التعاون الدولي بين المجتمعات المحلية يمكن أن يلعب دورًا هامًا في اتحاد الشعوب". ونتيجة لذلك، اعتبرت الوثيقة التعاون العالمي بين السلطات المحلية مكملًا منتظمًا للتعاون بين الدول. وفقًا للأدبيات المتاحة، فاتفاقيات التوأمة ليست وثائق بالمعنى الدقيق للكلمة، بل هي مواقف تتفاعل فيها الوحدات دون الوطنية، سواءً أكانت إقليمًا أم مقاطعات أم مدنًا، على المستوى الدولي بهدف تبادل الخبرات التي تُحسّن اندماجها الدولي ووصولها إلى مصادر مختلفة للموارد العالمية. فالتوأمة في جوهرها أداة تستخدمها الأقاليم لتلبية احتياجاتها الخاصة والفريدة والترافع عن مصالحها من خلال آليات دولية.

ويمكن أن تُشكّل اتفاقيات التوأمة التي تبرمها مدن الأقاليم الجنوبية المغربية مع عدد من المدن عبر العالم أداةً فعّالة في إطار "توأمة التضامن" لتعزيز الاعتراف الدولي الضمني بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية، والتعريف بإمكانيات تلك المدن، وكذا الفرص الاستثمارية التي تتيحها. وبالتالي، يفترض أن فعالية ديبلوماسية المدن في الحصول على الاعتراف بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية تعتمد على مدى تنوع محاور اتفاقيات التوأمة وانفتاحها على مختلف الدول والقارات.

وتهدف هذه الورقة البحثية تحديدًا إلى استخدام البيانات المتاحة حول اتفاقيات التوأمة بالأقاليم الجنوبية المغربية لتحديد وفهم فحواها وأثرها ومدى انفتاحها على العالم. من وجهة نظر منهجية، سيتم اعتماد منهج التحليل الكمي والكيفي ولدراسة جدوى اتفاقيات التوأمة موضوع الدراسة. وللمساعدة في سد هذه

الدولي. فقد أصبح من الطبيعي بشكل متزايد أن تُنشئ مختلف الأنظمة السياسية، بما في ذلك المدن، روابط مجتمعية بدلًا من روابط جماعية (قائمة على الشعور المشترك) عبر الحدود الوطنية، وأن تطمح إلى شكل مستدام من الوجود، بالإضافة إلى التمكين من خلال التواصل، وتجاوز النطاق الوطني إلى النطاق الدولي. فوضع توأمة المدن في سياق ما بعد الدولي من شأنه أن يسمح بالتعامل مع التوأمة كشكل من أشكال التواصل بين مختلف الكيانات دون الوطنية، والتي تساهم، بمجرد انتشارها عبر الحدود الوطنية، في تشكيل مجتمعات عابرة للحدود الوطنية.. كما أن تفسير توأمة المدن بمساعدة نظريات العلاقات الدولية، قد فتح المجال للفرضية القائلة بأن توأمة المدن تعزز الترابط بين الدول، وتسهم في تعزيز الأمن الدولي. حيث قد تتصرف المدن والدول بشكل مستقل، لكن كليهما يُسهم في ظهور عالم أكثر ترابطًا وأمانًا على نحو متزايد. ومن خلال إقامة اتصالات عبر الحدود، تُسهم المدن في تخفيف حدة المخاوف والعداء، وتُسهم أيضًا في ظهور شعور التضامن والارتباط بين الدول لدرجة تُصبح معها الصراعات بين الدول أمرًا لا يُصدق.

ومن جهة أخرى، فحين تُبرم المدن اتفاقيات عابرة للحدود مع مدن أخرى؛ يمكن اعتبار هذه الاتفاقيات، إذا أقرتها الدول المضيفة المعنية، جزءًا من القانون الدولي. حيث اعتبرت أستاذة القانون الدولي بجامعة أمستردام جان إليزابيت نيجمان Janne Elisabeth Nijman أن المدن ستكتسب "شخصية قانونية دولية مرنة" على غرار الجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى. حيث يمكن اعتبار المدن جهات فاعلة إقليمية غير حكومية أو جهات فاعلة دون وطنية. ففي سنة 2016، تأسس البرلمان العالمي لرؤساء البلديات، وهو هيئة حوكمة تتألف من رؤساء بلديات مدن من جميع أنحاء العالم، صمموها بأنفسهم. يتصور هذا البرلمان عالمًا يشارك فيه ممثلو المدن، ومدنهم، وشبكاتهم، على قدم المساواة، في إنشاء نظام حوكمة عالمي يعزز عالمًا شاملًا ومستدامًا. تتمثل مهمة البرلمان في تسهيل مناقشات مثمرة بين القادة المحليين، من جهة، والحكومات الوطنية والمنظمات الدولية، من جهة أخرى؛ وأن يكون قوة دافعة وراء الأنشطة المنهجية التي تهدف إلى مواجهة التحديات على المستويين الوطني والعالمي؛ واغتنام الفرص لإحداث تغييرات سياسية مفيدة على المستوى الدولي.

ثانيا. نماذج ومظاهر دبلوماسية المدن:

يمكن تلخيص أهم مظاهر ديبلوماسية المدن في ترافعها من أجل الحصول على الدعم والتعاون من قبل السلطات المحلية الأجنبية حول تسوية نزاع أو الاعتراف وبناء السلام، في الجوانب التالية:

- الضغط والتأثير Lobbying؛

- استقطاب المشاريع؛

- أنشطة الحوار.

حيث تُعرّف لجنة دبلوماسية المدن وبناء السلام وحقوق الإنسان التابعة لمنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية (The Committee on City Diplomacy, Peace-building and Human Rights of United Cities andLocal Governments) هذا المفهوم بأنه "أداة الحكومات المحلية وجمعياتها في تعزيز التماسك الاجتماعي، ومنع النزاعات، وحلها، وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، بهدف تهيئة بيئة مستقرة يمكن للمواطنين فيها العيش معًا في سلام وديمقراطية وازدهار". هذا إلى جانب التعريف الذي قدمه المعهد الهولندي للعلاقات الدولية (the Netherlands Institute of International Relations) بشأن دبلوماسية المدن، معتبرا إياها "المؤسسات والعمليات التي تنخرط المدن من خلالها في علاقات مع الجهات الفاعلة على الساحة السياسية الدولية بهدف تمثيل نفسها ومصالحها لبعضها البعض". في حين اعتمد مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية التابع لمجلس أوروبا (The Congress of Local and Regional Authorities of the Council of Europe) تعريفًا ضيقا نسبيًا، حيث عرف دبلوماسية المدن "بأنها النشاط الذي تتلقى من خلاله سلطة بلدية في منطقة نزاع دعمًا من سلطة بلدية واحدة أو أكثر خارج بلدها".

ب. اتفاقيات التوأمة:

لطالما وُجد مفهوم المدن الشقيقة لعقود، حيث شُكّلت منظمات مثل "المدن الشقيقة الدولية"Sister Cities International لتعزيز التعاون الوثيق بين المدن الأعضاء عالميًا. ومن هذا المنظور، تُعرف المدن الشقيقة بأنها تلك التي أبرمت مذكرة تفاهم للعمل بشكل تعاوني نحو تحقيق نتائج اجتماعية واقتصادية محددة، وإن لم تكن هذه المذكرة عقدًا ملزمًا قانونًا. وقد أبرمت العديد من الاتفاقيات بين المدن لأسباب متنوعة، مثل التجارة، وتعزيز الروابط الثقافية، والفعاليات الرياضية، والتبادلات التعليمية الدولية. وقد دعمت علاقات المدن الشقيقة تنقل الأشخاص والسلع والخدمات خارج نطاق التجارة والاستثمار. ويعكس تركيز المدن الشقيقة من هذا المنظور العدد المتزايد من الاتفاقيات، حيث أفادت منظمة المدن الشقيقة الدولية بوجود أكثر من 1800 اتفاقية من هذا القبيل حول العالم خلال سنة 2024. كما ان العلاقات الدولية بين المدن الشقيقة عبر يسمى باتفاقيات التوأمة، والمعروفة أيضًا باسم دبلوماسية المدينة، هي اتفاقيات دبلوماسية دون وطنية بين مدن من دول مختلفة. وتعتبر هذه الاتفاقيات أداة مؤسسية فعالة لتقليل الحواجز وتحسين النتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية لكلا الطرفين. فالمدن من مختلف البلدان غالبًا ما تتشارك الخبرات والثقافات داخل الشبكات الحضرية لصياغة استراتيجيات اجتماعية مشتركة وتعزيز التعاون، مما قد يؤدي إلى نمو اقتصادي متبادل وتوسع تجاري، مما يخلق وضعًا مربحًا للجانبين.

مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن جوهر التوأمة بين المدن قد تغير بمرور الوقت. فقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى اختفاء سمات التعارض إلى حد كبير، وتحول التوأمة - لا سيما في أوروبا - إلى إحدى استراتيجيات المدن لتعزيز مكانتها الدولية وقدرتها التنافسية. وبالتالي، فقد أصبحت التوأمة انسجامًا مع السياسات العقلانية والموجهة نحو المصلحة التي تنتهجها الدول لتعزيز قدراتها التنافسية على المستوى

يمكن تقييم نتائج تحليل محتوى أنشطة دبلوماسية المدن من وجهات نظر مختلفة. من أبرزها تحديد المواضيع والأهداف التي كانت موضوع أنشطة دبلوماسية المدن على مر السنين، وما إذا كانت هذه الأنشطة تتماشى مع الأولويات الوطنية، خاصة فيما يخص تعزيز الاعتراف الدولي بسيادة المغرب على الأقاليم الجنوبية والتعريف بمبادرة الحكم الذاتي بالمنطقة. وتكشف هذه المعايير ما إذا كانت مدن الأقاليم الجنوبية تستخدم مجال دبلوماسية المدن بشكل فعال أم لا. وستتيح لنا هذه النتائج أيضًا الإجابة على سؤال ما إذا كان يمكن استخدام مجال دبلوماسية المدن كقوة داعمة وكديبلوماسية موازية لتعزيز الاعتراف الدولي بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية. وبعد تجميع مجموعة من البيانات ومراجعة اتفاقيات التوأمة من حيث الروابط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية والثقافية، يقترح هذا الحث إطارا لتقييم اتفاقيات التوأمة وتحديد نوعيتها وأثرها. وقد رُسمت هذه الأطر بناءً على دراسة حالات مدن الأقاليم الجنوبية بالمغرب عبر اتفاقيات التوأمة التي تجمعها مع العديد من المدن على المستوى الدولي.

2.إطار تقييم ديبلوماسية المدن بالأقاليم الجنوبية المغربية:

يقترح هذا البحث إطارا لتقييم ولفهم العوامل المحفزة لديبلوماسية المدن الناجعة وذات الأثر الإيجابي لخدمة السياسات والقضايا الخارجية الوطنية. ويتكون هذا الإطار من ثلاثة أبعاد رئيسية، وهي:

أ. الحوكمة والمؤسسات:

يُعد التنظيم الداخلي للجان المتخصصة في تعزيز الشراكة والتعاون الدولي، والأهمية المعطاة لهذه البينة داخل مجالس الجماعات بمدن الأقاليم الجنوبية، عاملاً أساسياً لنجاح مشاركتها في أنشطة ديبلوماسية المدن.

ب. القدرة والكفاءة الإدارية:

تؤثر الموارد البشرية النوعية، والمهارات اللغوية، والمعرفة بشؤون قضايا السياسة الخارجية الوطنية ضمن لجان التعاون والشراكة بالمجالس الجماعية، على مستوى ديبلوماسية المدن.

ج. التخطيط الاستراتيجي:

يؤثر التخطيط الاستراتيجي للفاعلين والمسؤولين المحليين، والأحزاب السياسية، على مستوى فعالية ونجاعة ديبلوماسية المدن.

الشكل رقم 1. إطار تحليلي لتقييم نجاعة ديبلوماسية المدن بالأقاليم الجنوبية المغربية

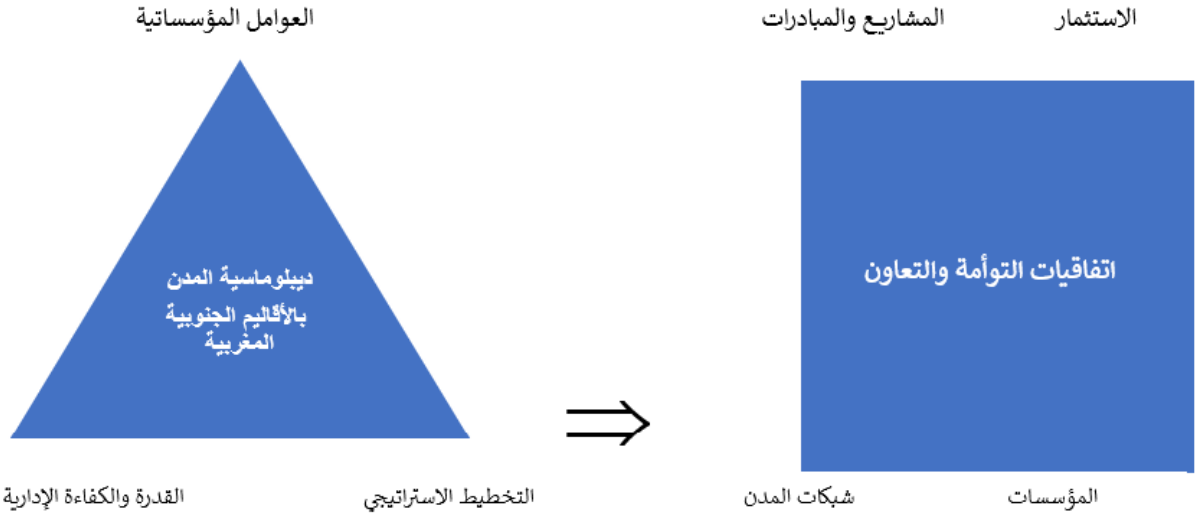
الاستثمار المشاريع والمبادرات العوامل المؤسساتية

يشير مفهوم "الضغط" (Lobby) (هنا إلى أي نوع من التفاعل السياسي مع صراع قائم أو محتمل أو سابق. وينطبق هذا على مجموعة واسعة من الأنشطة، مثل حملات توعية السلطات الأجنبية بتحديات السلام بالمنطقة أو بالمناطق الحدودية المجاورة (كالتحسيس بمعاناة سكان مخيمات تندوف بالجزائر وانتهاكات حقوق الإنسان مثلا)، وإدراج النزاع على أجندة المنظمات الدولية، والحصول على التضامن والدعم المعنوي والسياسي. ويُعد هذا النوع من دبلوماسية المدن الأكثر تنوعًا وانتشارًا. وتُعنى دبلوماسية المدن، التي تعتمد على جماعات الضغط، بالإنذار المبكر حول الآثار السلبية للنزاع وحقائقه. إذ يُمكن للحكومات المحلية الأجنبية ذات علاقات التوأمة أن تكون من أوائل الجهات الخارجية التي تعمل على حث حكوماتها الوطنية على التضامن من أجل بناء السلام والاعتراف.

أما مفهوم استقطاب المشاريع فيعد النوع الثاني من الأنشطة التي تقوم بها السلطات المحلية مع نظيراتها الأجنبية، خاصة وأنه غالبًا ما تواجه الشركات ذات الاستثمارات الأجنبية تحديات عديدة عند العمل في بلد مضيف. تشمل هذه الصعوبات التكيف مع بيئة الاستثمارات المحلية، وتجاوز الأطر التنظيمية، والتغلب على الحواجز الثقافية واللغوية، وإدارة اختلافات تفضيلات المستهلكين. علاوة على ذلك، قد تواجه الشركات الأجنبية صعوبة في بناء الثقة وبناء علاقات داخل السوق المحلية، مما قد يعيق نموها وكفاءتها. وبالتالي تُسهم اتفاقات التوأمة عبر تعزيز التفاهم والصداقة المتبادلين، في مواجهة تلك التحديات من خلال التركيز على قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتُوصف هذه العلاقات بأنها أدوات مؤسسية فعّالة لتقليص العوائق المؤسسية وتحسين النتائج الاقتصادية. فمن خلال التبادل الثقافي، وحوارات السياسات، والمبادرات التعاونية، يُمكن لعلاقات المدن الشقيقة أن تُساعد الشركات ذات الاستثمارات الأجنبية على فهم الأسواق المحلية والظروف التنظيمية بشكل أفضل. كما أنها تُعزز اندماج الشركات الأجنبية في المدن الشقيقة.

أما مفهوم "الحوار " فيشمل جميع الأنشطة التي تهدف إرساء تعزيز الحصول على الاعتراف والتضامن من قبل السلطات المحلية الأجنبية بطريقة إيجابية حول القضايا الوطنية، عبر التواصل والعمل ضمن مساحة مشتركة خالية من النظام الثنائي والحدود. وفي المقابل، لا تُعدّ أنشطة الحوار التي تُعالج جوهر الخلافات السياسية شائعةً جدًا في مجال ديبلوماسية المدن، كما أنها تُعدّ من أصعب أنواع الحوار، إذ تتطلب معرفةً معمقة بحيثيات النزاع من جهة، ومعرفة واسعة حول السلطة المحلية الأجنبية من جهة أخرى.

ثانيا. إطار مراجعة وتقييم اتفاقيات توأمة مدن الأقاليم الجنوبية بالمغرب



وما إذا كانت هذه الأنشطة تتماشى مع الأولويات الوطنية، خاصة فيما يخص تعزيز الاعتراف الدولي بسيادة المغرب على الأقاليم الجنوبية والتعريف بمبادرة الحكم الذاتي بالمنطقة. ثم تقييم نجاعة الحكامة المؤسساتية والكفاءة الإدارية والتخطيط الاستراتيجي بالمجالس الجماعية بمدن الأقاليم الجنوبية المغربية.

1الجدول رقم 1. جل اتفاقيات التعاون والتوأمة التي تجمع مدن الأقاليم الجنوبية بالمغرب مع مدن بلدان أجنبية

مدن الأقاليم الجنوبية بالمغرب	مدن البلدان أجنبية	محور اتفاقية التوأمة	التاريخ
	فيبو فالنسيا، ايطاليا[15]	وتبادل التجارب والخبرات في مختلف الميادين والمجالات خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وبحث سبل الاستثمار.	يناير 2023
الداخلة	كريي، فرنسا[16]	دعم الأنشطة السوسيو-ثقافية, والتدبير المستدام للموارد المائية, وحماية البيئة والنقل.	أكتوبر 2009
	فاستو، ايطاليا[17]	تعزيز ودعم علاقات التبادل والشراكة بين الطرفين في مجالات الثقافة والفن والمعرفة والتنمية الاقتصادية المستدامة والسياحة	دجنبر 2024
	كولومبوس، الولايات المتحدة الأمريكية[18]	تعزيز علاقات التعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية والثقافية والتعليمية والسياحية، واعتبارا للرغبة المتبادلة بين الشعبين المغربي والأمريكي في المساهمة في توطيد علاقات التفاهم والشراكة والصداقة بينهما.	أكتوبر 2024
	بيساو، غينيا بيساو[19]	بتعزيز علاقات التعاون والشراكة في مختلف القطاعات ومن بينها الاقتصاد والثقافة وتبادل الخبرات	نونبر 2024
	درو، فرنسا[20]	الاقتصاد والصناعة والتعليم العالي والبيئة. مع إعطاء الأولوية لقطاعات الطيران، والهيدروجين الأخضر، وطاقة الرياح البحرية، والتنقل المستدام، والتعاون الجامعي، والبحث العلمي، والسياحة	ماي 2025
	غريت نيك، الولايات المتحدة الأمريكية[21]	تعزيز علاقات الشراكة في مختلف القطاعات، بما في ذلك السياحة والبيئة والثقافة والفنون والتعليم، بالإضافة إلى تبادل الخبرات	شتنبر 2022
	كروتوني، ايطاليا[22]	تعزيز التعاون الثنائي في مجال التهيئة الترابية وبناء القدرات الإدارية، والتعاون في مختلف	مارس 2022

المؤسسات شبكات المدن التخطيط الاستراتيجي القدرة والكفاءة الإدارية

2.ديبلوماسية المدن بمدة الأقاليم الجنوبية المغربية:

يركز هذا المحور على تقييم مستوى أنشطة دبلوماسية المدن بالأقاليم الجنوبية بناء على إطار تقييم نجاعة ديبلوماسية المدن المشار إليها في المحور السابق. كتحديد المواضيع والأهداف التي كانت موضوع أنشطة دبلوماسية المدن على مر السنوات الأخيرة،

ISSN: 3007-6382 - https://doi.org/10.54878/x0w7nf44

		القطاعات، بما في ذلك الصناعات الغذائية والسياحة والطاقات المتجددة.	
	كريل، فرنسا[23]	تعزيز علاقات التعاون والتنسيق في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، وخاصة في مجال الإدارة المستدامة للموارد المائية، وحماية البيئة، ودعم الأنشطة الثقافية، وإدارة النفايات المنزلية، ومياه الصرف الصحي، والنقل	أكتوبر 2009
العيون	أرلينغتون، الولايات المتحدة الأمريكية[24]	تعزيز علاقات التعاون والشراكة خاصة في القطاعات الاقتصادية والثقافية والفنية والتربوية والسياحية والبيئية	أكتوبر 2024
	هوليوود، الولايات المتحدة الأمريكية[25]	لتوطيد علاقات الشراكة والتعاون في مختلف القطاعات، بما في ذلك السياحة والبيئة والثقافة والفنون والبحث الأكاديمي والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى تبادل الخبرات وتعزيز التعاون	ماي 2023
	سورينتو، ايطاليا[26]	إقامة علاقات دائمة ومتبادلة مبنية على التعاون في المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، السياحية، التجارية، الثقافية والعلمية	2009
	بوبلو ليبري، البيرو[27]	تعزيز علاقات التعاون الثنائي في عدد من المجالات ذات الاهتمام المشترك. وتفتح هذه الاتفاقية فرصة لتمتين علاقات التعاون والصداقة وتوطيد روابط الشراكة في مختلف القطاعات بما في ذلك الاقتصاد والسياحة والبيئة والثقافة والبحث العلمي والتنمية المستدامة	ماي 2023
	طاكاوانو، الشيلي[28]	خلق فرص للتعاون والشراكة وتبادل الخبرات والتجارب في ميدان تدبير الشأن العام وتثمين روابط الصداقة وذلك باعتماد ميثاق للتبادل الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والعلمي	أكتوبر 2018
السمارة	بازاس، فرنسا[29]	تبادل الخبرات في مجال الطب البيطري الخاص بتربية الأبقار والجمال	شتنبر 2019
	موانزا، تانزانيا[30]	إقامة علاقات تعاون وشراكة في مجال التنمية البشرية	دجنبر 2009
بوجدور	باتيباغليا، ايطاليا[31]	تعزيز علاقات الشراكة بين الجانبين في المجالات الاقتصادية، السياحية، البيئية، الجمعوية، الثقافية والرياضية.	ماي 2022
	لاتسيو، ايطاليا[32]	تعزيز علاقات الشراكة بين الجانبين في مجالات الثقافة والسياحة	دجنبر 2022

كما يتبين من خلال ملاحظة مراجع البيانات الخاصة باتفاقيات التوأمة بين مختلف مدن الأقاليم الجنوبية بالمغرب مع نظيراتها الأجنبية، أنها ليست منظمة أو مجمعة في قاعدة بيانات بأحد مصادر الإنترنت الحكومية (على المستوى الوطني أو الاقليمي). وبالتالي، لم يكن من السهل جمع المعطيات ذات الصلة، مما يساهم في عدم وجود وعي كاف من طرف الفاعلين الوطنيين بأنشطة التعاون الدولي المتعلقة باتفاقيات التوأمة على مستوى الأقاليم الجنوبية بالمغرب؛ ليس فقط لأغراض تتعلق بالمساءلة عن مؤشرات الأداء، بل أيضًا للاستفادة من جميع الفرص التي تُتيحها اتفاقيات التوأمة، مثل تعزيز الاعتراف الدولي بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية والتعريف بمبادة الحكم الذاتي، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية

يوضح الجدول أن مجمل اتفاقيات التوأمة التي ابرمتها مدن الأقاليم الجنوبية المغربية مع نظيراتها الأجنبية إلى غاية الآن يصل عددها إلى حوالي 18 اتفاقية توأمة، 9 اتفاقيات منها تخص مدينة الداخلة و5 اتفاقيات تخص مدينة العيون واتفاقيتين بكل من مدينة السمارة وبوجدور. وتأتي المدن الإيطالية في طليعة الدول التي تجمعها اتفاقيات توأمة مع مدن الأقاليم الجنوبية ب 6 اتفاقيات، تليها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ب 4 اتفاقيات توأمة. وتتركز جل اتفاقيات التوأمة مع بلدان أوروبا الغربية ب 10 اتفاقيات، إضافة إلى 4 اتفاقيات بأمريكا الشمالية واتفاقيتين بكل من أمريكا الجنوبية والقارة الأفريقية، في حين لا توجد بيانات متوفرة حول وجود اتفاقيات توأمة مع أحد مدن بلدان القارة الأسيوية أو أوروبا الشرقية والشرق الأوسط.

ISSN: 3007-6382 - https://doi.org/10.54878/x0w7nf44

الجدول رقم 2. جدول حول الحكامة المؤسساتية الخاصة بديبلوماسية المدن داخل التنظيم الهيكلي للمجالس الجماعية بمدن الأقاليم الجنوبية المغربية

بالمنطقة. فقد يساهم التعاون الخارجي الناجح عبر اتفاقيات التوأمة "التضامنية" في تعزيز الترافع حول مبادرة الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية المغربية، مما قد يحفز السلطات المحلية الأجنبية إلى إعلان تضامنها مع مبادرة المغرب للحكم الذاتي وترافعها لدى سلطاتها الأجنبية من أجل الاعتراف بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية.

المدن	الحكامة المؤسساتية	القدرة والكفاءة الإدارية
الداخلة	وجود لجنة التنمية البشرية والتعاون والشراكة والتكوين، ضمن اللجان الدائمة لمجلس الجماعة الترابية للداخلة.	تتكون من خمسة أعضاء.
العيون	لا تتوفر اللجان الدائمة بالمجلس الجماعي بالعيون على لجة متخصصة في التعاون والشراكة. في حين يتوفر الهيكل التنظيمي الإداري لجماعة العيون على مكتب خاص بالتواصل والعلاقات العامة.	معلومات غير متوفرة
السمارة	وجود لجنة الشراكات والتعاون، ضمن اللجان الدائمة لمجلس الجماعة الترابية بالسمارة.	تتكون من خمسة أعضاء.
بوجدور	معلومات غير متوفرة	معلومات غير متوفرة

الوطنية، مما يُبرز الحاجة إلى نهج أكثر استراتيجية في عملها. ومن شأن اتباع نهج أكثر استراتيجية أن يُساعد المدن على فهم احتياجاتها من القدرات وتطوير هذه المؤشرات لقياس تأثيرها.

فدبلوماسية المدن تتميز بطبيعتها الابتكارية وإمكاناتها في إضافة قيمة للتنمية الحضرية المستدامة وبناء السلام وتعزيز الحصول على الاعتراف الدولي. ومع ذلك، تعاني ديبلوماسية المدن بالأقاليم الجنوبية المغربية مجموعة من التحديات تعيق توسعها في جل أنحاء العالم. مما قد يحث الفاعلين الوطنيين على اعترافهم بإمكانيات دبلوماسية المدن من حيث القوة الناعمة والتنمية الاقتصادية، عبر اعتماد سياسات عمومية تهدف إلى إعادة تشكيل الشراكات بين المدن استراتيجيًا، ومواءمة أهدافها مع أهداف السياسة الخارجية الأوسع. للاستفادة من التعاون المحلي لتعزيز المصالح الدولية والعلاقات الدبلوماسية.

خلاصات ومقترحات:

في إطار مواجهة الحقائق الجديدة للعلاقات الدولية وتعزيز الديبلوماسية الموازية المغربية في شقها المتعلق بديبلوماسية المدن للترافع عن القضية الوطنية، يحتاج الفاعلون على مستوى السلطات المحلية بالأقاليم الجنوبية إلى التركيز على مجموعة من الأولويات، وهي:

على مستوى الحكامة المؤسساتية:

عند معاينة المعطيات الواردة بالجدول، يمكن ملاحظة عدم إعطاء الفاعلون السياسيون والإداريون المحليون الأولوية اللازمة لشؤون الشراكة والتعاون الدولي داخل البنية المؤسساتية للمجاس الجماعية بمدن الأقاليم الجنوبية، مما يقد يفسر وجود نقص عام في الأهمية الممنوحة لها ضمن أولويات إدارة المدينة. إضافة إلى وجود عدد محدود في الأشخاص المتاحين لإدارة أنشطة التعاون الدولي. وفي إطار المقارنة، فإنه من خلال المسوحات على صعيد الاتحاد الأوروبي مثلا، يوجد لدى معظم بلديات أو عمالات المدن الأوروبية مكتب أو إدارة تُدير شؤونها الخارجية، حيث تتوفر 84% من المدن على مكتب مُخصص للعلاقات الدولية، بمتوسط عدد يبلغ 10 موظفين. كما أن ثلث مدن الاتحاد الأوروبي التي شملها الاستطلاع يوجد وفد لها يمثلها في مؤسسات الاتحاد الأوروبي ببروكسل .في المقابل مثلا يتوفر المجلس الجماعي لمدينة الداخلة على بنية إدارية وهي "لجنة التنمية البشرية والتعاون والشراكة والتكوين" لها عدة اختصاصات ولا تركز فقط على الجانب المتعلق بالتعاون الخارجي، كما تتوفر فقط على 5 أعضاء. فمحدودية أولوية الشؤون الدولية والتعاون داخل إدارات المدن قد تعيق فتح أفاق اتفاقيات توأمة فعالة ومنفتحة على مختلف القارات.

كما أنه أثناء البحث في برامج عمل المجالس الجماعية لمدن الأقاليم الجنوبية، يلاحظ غياب نهج استراتيجي في شؤون تعزيز التعاون واتفاقيات التوأمة، حيث يتضح أن المدن تميل إلى الاستجابة بشكلٍ تفاعلي وارتجالي للأحداث العابرة للحدود

ISSN: 3007-6382 - https://doi.org/10.54878/x0w7nf44

-تعزيز الحوار والمشاورات بين الإدارات المركزية والمجالس الجماعية بمدن الأقاليم الجنوبية بالمغرب حول ترتيبات الحوكمة لتعزيز أهداف ونتائج ديبلوماسية المدن؛

-التنسيق بين القطاعات الحكومية المعنية والإدارات المحلية لتصميم بروتوكول مشترك يتضمن الإجراءات والاهداف المتوخاة من اتفاقيات التوأمة؛

-خلق بنيات إدارية تتكون من موارد بشرية مؤهلة تختص في قضايا الشراكة والتعاون الدولي بالمجالس الجماعية والإدارات المحلية؛

-ينبغي على الفاعلين المحليين والسلطات الإقليمية تعزيز التنسيق والتواصل مع القطاع الحكومي المكلف بالخارجية لدعم أهداف السياسة الخارجية الوطنية.

على مستوى قدرات وكفاءة الإدارة:

- إنشاء دورات تدريبية وتكوينية للموارد البشرية بالإدارات المحلية حول شؤون التعاون الدولي، لبناء قدرات موظفات وموظفي وأطر السلطات الإقليمية في مجال ديبلوماسية المدن؛

-تُعتبر كفاءة الفاعلين السياسيين والإداريين أمرًا بالغ الأهمية أيضًا، حيث قد يفتقر السياسيون المنتخبون إلى القيادة والمهارات والقدرة (مثل اللغة الإنجليزية) للمشاركة بفعالية في شؤون التعاون الدولي.

يمكن استخدام مؤتمرات الفيديو والاتصالات الرقمية والتقنيات ذات الصلة للبحث عن المدن الشريكة المناسبة وتحديدها، ثم متابعة مجالات المنفعة المتبادلة وتنفيذ الخطط من قِبل "قادة المشاريع" المتفانين من كلا الجانبين؛

على مستوى التخطيط الاستراتيجي:

ينبغي أن تتضمن اتفاقيات توأمة المدن بالأقاليم الجنوبية المغربية على أولويات واضحة في مجالات مثل الجانب السياسي (التعريف بمبادرة الحكم الذاتي بالمنطقة) والتنمية الاقتصادية (مثل جلب الاستثمارات وتشجيع شركات الطيران الدولي لفتح خطوط جديدة بالمنطقة كما هو الحال بشأن الخط الجوي بين مدينة باريس ومدينة الداخلة عبر شركة ترانسافياTRANSAVIA الفرنسية للطيران) وتطوير البنية التحتية (مثل تحلية مياه البحر أو الطاقة المتجددة) والصحة المجتمعية أو المشاريع المماثلة التي تحقق فائدة فعلية للمجتمعات؛

ينبغي تجنب الأهداف غير الملموسة، مثل الاقتصار على مجال التبادل الثقافي؛

ينبغي دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مثل التعاون الثلاثي بين الشركات والجهات المانحة والبلديات.

ISSN: 3007-6382 - https://doi.org/10.54878/x0w7nf44